جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية – المرحلة الرابعة
المادة – الجغرافية السياسية
مدرس المادة – الدكتورة ذكرى عادل محمود

الفصل الثاني
اتجاهات البحث ومناهجه في الجغرافيا السياسية

ولاً: اتجاهات البحث في الجغرافيا السياسية

أنتهج باحثو الجغرافيا السياسية عدة مناحي في دراساتهم للمشاكل والقضايا السياسية ت الأبعاد الجغرافية. وقد امكن تصنيف هذه الدراسات في عدة مجموعات هي:

. اتجاه دراسة الإقليم السياسي أو الدولة كوحدة دراسة

حيث يدرس الباحث هنا ظروف ومعطيات ظهور الدول وحدودها، وأنظمة ارتباطها، علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والتجارية مع غيرها من الدول. وقد كان هذا المنهج الأكثر ستخدما من قبل الجغرافيين قبل الحرب العالمية الأولى. حيث كان الجغرافيون السياسيون درسون الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية لأحد الدول، ويضيفون على تلك الدراسات لصبغة السياسية من خلال دراسة الحدود السياسية لتلك الدولة، وعلاقاتها الاقتصادية التجارية مع غيرها من الدول سواء في المحيط الإقليمي أو العالمي. وقد تسبب استخدام هذا لمنهج في أفول نجم هذا الجانب المعرفي من الجغرافيا بسبب حاجة الباحثين الى وقت طويل نجاز مشاريعهم البحثية، التي عادة ما كانت تخرج على شكل مؤلفات ضخمة أو كتب طويلة.

٢. اتجاه دراسة التقسيمات السياسية والإدراية الداخلية للدولة

فقد ركّز بعض الباحثين على دراسة مشاكل وقضايا ذات مقياس صغير (اصغر من الدول العالم). فدرس البعض التركيب الداخلي للدولة، وتوزيع الثروات الطبيعية والموارد البشرية بين قاليمها المختلفة، وأثرّ ذلك على توزيع مظاهرالتقدم والتخلف بين تلك الأقاليم. وقد أنفر عض الباحثين بدراسة الأقاليم ذات المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن حدو لدولة، وأثرّ ذلك على استقرار ورخاء تلك الدول، أو على تفككها وانهيارها. ويندرج تحت ذ

تحديدها من خلال النظر الى الخريطة كحجم الدولة أو شكلها أو موقعها وحدودها، وكذلك شكال سطحها الجغرافي وطبيعة مناخها. وغالبا ما يستخدم الباحثين المنهج الكمي في اجراء ثل هذا التحليل وتلك المقارنة، ذلك أن معظم عناصر القوة التي سنأتي لدراستها هي كمية مية، ولو أنه يصعب في بعض الأحيان تقدير حجم العناصر المعنوية للقوة كالكفاءة السكانية لقدرة على القيادة.

. اتجاه دراسة الحدود البرية والبحرية العالمية

غالبا ما ارتبط اسم الجغرافيا السياسية بدراسة الحدود السياسية. وكثيرا ما يقوم بعض طلبة بتعريفها على أنها ذلك الفرع من الدراسات الجغرافية الذي يهتم بدراسة الحدود سياسية للدول، وظروف تكوّنها، و مراحل تعيينها، والنتائج المترتبة على ترسيمها . غير أن ك ليس صحيحا. فدراسات الحدود السياسية هو أحد جوانب الدراسات الجغرافية السياسية، ير أنه ليس كل شئ فيها، وبالفعل فقد ركّزت بعض الدراسات على هذا الجانب، وقد اشتهرت ثل تلك الدراسات لأن الحدود السياسية كانت في كثير من الأحيان أحد اسباب الصراعات سياسية والعسكرية بين الدول.

ولا شك أن دراسة الحدود البحرية بين الدول المشاكل التي نجمت عن محاولات بعض الدول ستغلال مياه البحار والمحيطات قد دفع بعض الباحثين الى التركيز على مثل هذا النوع من دراسات. وقد ادى التطور التقني الذي شهده العالم الى نشوب صراعات بين الدول على تقسام السيطرة والسيادة على البحار والمحيطات. فانفرد بعض الباحثين بدراسة القانون دولي للبحار، ومشاكل تقسيم القارة المتجمدة الجنوبية. ومنهم من تطرّق الى مشاكل اقتسا فضاء الخارجي بين الدول.

.اتجاه استخدام الاحصاء والكمبيوتر في عمليات التحليل الجغرافي

مع التطور الذي شهده العالم في مجال الحاسوب، توجه عدد من الباحثين في الجغرافيا سياسية لاستخدام برمجيات الحاسوب، في مجال التحليل الاحصائي ، والبياني للمعطيا جغرافية. فقد أدى التقدم في صناعة الحواسيب وبرمجياتها ، وتوافر كم هائل من البيانا

. اتجاه تطبيق النظريات الاجتماعية الجديدة

يسعى بعض الباحثين في الجغرافيا السياسية لتطبيق النظريات الاجتماعية على الظواهر سياسية ذات الأبعاد الجغرافية. فقد وجد البعض في النظريات الحديثة مثل نظرية النظام لعالمي World System Theory لوولر ستاين وسمير امين، ونظرية الاعتماد دولية Dependencey Therory ، تفسيرا لكثير من المشاكل التي تدرسها الجغرافيا سياسية. فيرى اصحاب هذه النظريات ان العالم يتكون من نظام اقتصادي واحد هو النظام رأسمالي، بالرغم من وجود عدد آخر من النظم الاقتصادية غير الفعالة من وجهة نظرهم. وقد مكن هذا النظام من توظيف المؤسسات الاقتصادية العالمية لخدمة العناصر الرئيسة فيه وهي دول الصناعية العظمى. وهو ومن خلال تفاعل عناصره يسعى الى توظيف الفقراء في خدمة لأغنياء الذين يرفضون دائما مساعدة هؤلاء الفقراء على النهوض، ذلك أن تقدمهم يعني لضرورة انتقاص حجم الرفاه والتقدم الذي ينعم به هؤلاء الأغنياء.

وترى نظرية الاعتماد الدولية ان الدول الأكثر تقدما تستند في تقدمها على فقر وتخلف دول الأقل تقدما. وهي معادلة تتكون من طرفين، لا تكتمل دون وجودهما معا. ولذلك فإن سعي دول الأكثر تقدما لمساعدة الدول الفقيرة هو في الواقع من ضروب النفاق والكذب، الغاية منه يهام تلك الشعوب بأن الأمل موجود، وليس ادل على ذلك من محاولة الدول المتقدمة الوقوف في جه الدول المصدِّرة للنفط والسعي المستمر لتدمير منظمتهم التي تسعى الى تحسين اوضاعهم لاقتصادية من خلال الحصول على بعض الثروة التي يسيطر عليها الأغنياء.

هذا التفسير للعلاقات الاقتصادية بين الدول في العالم اعجب بعض الجغرافيين، فراحوا ستقصون مدى صحة هذه المقولة، والى اي حد يمكن ان تنطبق على العلاقات السياسية العسكرية والاقتصادية بين دول العالم. فبدأ تقسيم العالم الى دول العالم الأول والثاني الثالث، أو دول العالم المتطور والاقل تطورا والنامي، ثم دول الشمال المتقدم والجنوب لتخلف ... الخ. لذلك فإن سبب الفقر والمجاعات ليس نقص الثروات، بل توزيعها غير العادل العائد لاسباب سياسية. وعليه فإن بعض الدراسات بدأت تقترح الحلول لمشاكل العالم ليس ن خلال زيادة الإنتاج، بل من خلال التوزيع العادل للثروات بين الأقاليم السياسية، أو اعاد

والظاهرات السياسية تشمل: السكان، والاقتصاد، والعواصم ، والحدود السياسية.

٥. المنهج الوظيفي

وانتهج قسم آخر من علماء الجغرافيا السياسية، وعلى رأسهم الجغرافي الأمر هارتشورن منهجا وظيفيا، بحيث أولو اهتماما كبيرا لوظيفة الدولة وأثرها على التغي الجغرافية أو أثرالعوامل الجغرافية على اتخاذ القرار السياسي. ويهتم من يتبع هذا الم بدراسة وظيفة الدولة الداخلية والخارجية. وأثر الحكومات وقراراتها السياسية على الظو الجغرافية (الطبيعية والبشرية). ووظائف الدولة الداخلية التي يقوم الباحث بدراستها هي:

١) الخطوات والسبل التي تقوم بها الحكومات لتثبيت كيانها كدولة مستقلة، وتحقيق الا والرفاه لسكانها، ووضع القوانين التي تهدف الى حماية الوطن وتعزيز الروابط الاجتم بين السكان.

٢) العمل على تعزيز مبررات وجود الدولة، ومدى ايمان السكان بها.

٣) تعزيز المقومات الاثنوغرافية للدولة، أو المميزات العرقية والطائفية للسكان، كالدين، و والمجموعات العرقية التي ينتمي اليها السكان.

٤) تأكيد دور القلب الحيوي للدولة، الذي يشتمل على مراكز الانتاج الاقتصادي والحض فيها.

٥) السعي لتحقيق التنظيم الداخلي للدولة، وأخرا ج نظام للتقسيمات الادارية والسياسية فـ

اما وظائف الدولة الخارجية التي يجب على الباحث في الجغرافيا السياسة دراستها . رأي ريتشارد هارتشورن فهي:

١) العلاقات المكانية مع الدول المجاورة كالحدود وأنواعها ومشاكلها.

٢) العلاقات الاقتصادية والتي تتضمن: التجارة الدولية، ودرجة الاكتفاء الذاتي ومدى الا على الدول الأخرى، ومدى التقدم الصناعي.

٢. المنهج التحليلي

ويهتم بتحليل قوة الدولة الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، والسكانية، والعسكرية. كما يهتم بدراسة وتحليل العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة مثل: الظروف الطبيعية (كالمناخ، والتربة، والتضاريس)، والحركة والمواصلات، والمواد الخام، والسكان، والاسلوب السياسي (المبدأ أوالابدولوجية)، وموقع وشكل الدولة. وهو تحليليا لأنه يصنف عناصر قوة الدول ويقّدر أوزانها وقيمها، ومدى تأثيرها في قوة الدولة. ثم يمكن بعد ذلك مقارنة قوة الدول مع بعضها البعض وتصنيفها استنادا الى أسس محدّدة.

٣. المنهج التاريخي

قد يتّبع بعض الباحثين منهجا تاريخيا في معالجة مشاكل وقضايا الجغرافيا السياسية، بحجتهم في ذلك أنه لا يمكن فهم قضايا ومشاكل الجغرافيا السياسية دون الرجوع لتاريخ تلك الأحداث. وعليه فقد اهتم اتباع هذا المنهج بدراسة التطور التاريخي للوحدات السياسية. فدراسة تاريخ الدولة يمّكن الباحث من فهم ظروف وقضايا الحاضر السياسية. كما يدرس هذا المنهج طبيعة العلاقة بين البيئة والنظم السياسية عبر الوقت (التاريخ). ويهتم اتباع هذا المنهج برسم الخرائط التي تبين مراحل تطور الدولة، والتي قد تشتمل على دراسة الشكل والحجم والامتداد الجغرافي .... الخ.

٤. المنهج المورفولوجي أو الشكلي

يهتم من يتبع هذا المنهج بدراسة المظاهر الجغرافية الداخلية للدولة (كمنطقة القلب أو المركز الحيوي للدولة، وموقع واهمية العاصمة، والأقاليم الحضارية) والخارجية (كالحجم، والشكل، والوقع، والحدود) للدولة، على اعتبار أن الدولة اقليم جغرافي وسياسي بنفس الوقت. ويهتم هذا المنهج بتحليل انماط (اشكال) وتركيب الظاهرات السياسية (انماط التنظيمات السياسية المحلية (محافظات والوية واقضية ونواحي)؛ والدولية (فدرالية وكونفدرالية ووحدوية).